

## حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

لا يرتد وكذا إبراء الكفيل لا يرتد بالرد .

بحر .

لكن قال سيدي وفي البزازية الإقرار والإبراء لا يحتاجان إلى القبول ويرتدان بالرد .  
قال في الخلاصة لأن لكل أحد ولاية على نفسه وليس لغيره أن يمنعه ولكن للمقر له أن لا يقبل  
صيانة لنفسه عن المنة .

وفي التاترخانية نقلا عن الكافي والملك يثبت للمقر له بلا تصديق وقبول ولكن يبطل برده ا  
هـ .

قلت ويستثنى الإبراء عن بدل الصرف والسلم فإنه يتوقف على القبول ليبطلا .  
قوله ( في مجلسه ) قيد به ليفهم ما إذا لم يكن في مجلسه بالأولى ا هـ ح .  
قال في المنح بأن قال كان لي عليك في مكانه أو بعده .

قوله ( فلا شيء عليه للمقر له الخ ) لأن الإقرار هو الأول وقد ارتد بالرد والثاني دعوى  
فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أي المقر حتى لو صدقه المقر ثانيا لزمه الألف استحسانا  
كما في الهداية وعامة شروحيها .

قال والمراد بالحجة البينة ط .

قال سيدي الوالد كيف تقبل حجته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه .  
سعدية .

واستشكله في البحر أيضا .

ونقل خلافه عن البزازية حيث قال في يده عبد فقال رجل هو عبدك فرده المقر له ثم قال هو  
عبي وقال المقر هو عبي فهو لذي اليد المقر ولو قال ذو اليد لآخر هو وعبدك ثم قال الآخر  
بل هو عبي وبرهن لا يقبل للتناقض ا هـ .

وهذا يخالف في الهداية من أنه لا بد من الحجة فإنه يقتضي سماع الدعوى ا هـ .

أقول وهذا وجهه ظاهر دون ما في الشارح .

ويمكن أن يحمل على ما إذا كان الرد بالنفي فقط من غير أن يقول بل هو لك أو لفلان فتزول  
مخالفته للزازية .

قال في البحر وهذا بخلاف ما إذا قال اشترت وأنكر له أن يصدقه لأن أحد العاقدين ينفرد  
بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد .

والمعنى أنه حقهما فبقى العقد فعمل التصديق أما المقر له فينفرد برد الإقرار فافترقا .

كذا في الهداية .

وناقضه في الكافي بأنه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ .

وفي مسألة التجاحد قال ولأنه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فات رضا البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب ا ه .

وأقره عليه في فتح القدير بقوله بعده وهو صحيح ويقتضي أنه لو تعذر الاستيفاء مع الإقرار بأن مات ولا بينة أن له أن يفسخ ويستمتع بالجارية والوجه ما قدمه أولا ا ه .

وأجاب عنه في العناية بأنه لا مناقضة لأنه إنما حكم أولا بكونه فسحا من جهته لا مطلقا

أو لأن كلامه الأول فيما إذا ترك البائع الخصومة والثانية فيما إذا لم يتركها لكن قال سيدي الوالد في منحة الخالق عن الحواشي اليعقوبية قال صاحب الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج إلى التوفيق لأن مراده بقوله لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ فيما إذا كان لآخر على العقد معترفا به كما إذا قال أحدهما اشترت وأنكر الآخر لا يكون إنكاره فسحا للعقد إذ لا يتم به الفسخ وفيما إذا قال أحدهما اشترت مني هذه الجارية وأنكر فالمدعي للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانفراده على العقد فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو أن الظاهر أن قوله فيما سبق ولأنه لما تعذر إلى آخر كون مجرد استقلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوطاء بدون اعتبار كون إنكار المشتري فسح من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الإنكار لا يستبد بالفسخ أيضا ويدل على هذا قول صدر الشريعة في تقرير حل الوطاء لا سيما إذا جحد المشتري الخ كما لا يخفى بل غاية ما يمكن في التوفيق أن يقال إن مراده فيما سبق استبعاد البائع بالفسخ لضرورة تعذر